

معطيات إحصائية حول اللقاء

- **عدد المدعوين للقاء: 234**، علاوة على أعضاء المجلس (4) المؤطرين لأشغال اللقاء (رفقته):
لوائح: فريق التأطير، المشاركون في اللقاء؛ والمشاركين (06) من أعضاء المجلس؛ المقرران (2)؛
فريق الدعم التقني واللوجستيكي (3)؛
- **عدد الحاضرين: 214**، نسبة الحضور: 91,5%؛
 - ✓ التربية الوطنية (مسؤولون جهويون وإقليميون؛ مفتشون؛ مدرسون؛ أطر التخطيط والتوجيه؛
مديرو المؤسسات؛ تلاميذ؛ جمعيات الآباء): **81** (37,8%)؛
 - ✓ التكوين المهني (مسؤولون؛ مديرو المؤسسات؛ مكونون): **5** (2,3%)؛
 - ✓ التعليم العالي (عمداء كليات؛ أساتذة؛ باحثون؛ طلبة): **00**؛
 - ✓ التعليم العتيق (مسؤولون؛ مدرسون): **04** (1,9%)؛
 - ✓ مؤسسات تكوين الأطر (مديرو المؤسسات؛ مكونون): **00**؛
 - ✓ الأحزاب السياسية: **07** (3,3%)؛
 - ✓ النقابات: **04** (1,9%)؛
 - ✓ المنتخبون (برلمان؛ جماعات ترابية): **12** (5,6%)؛
 - ✓ الصحافة الجهوية والمحلية: **04** (1,9%)؛
 - ✓ الصحافة غير المدعوة: **26** (12,1%)؛
 - ✓ مثقفون وفنانون: **04** (1,9%)؛
 - ✓ قطاعات غير قطاعات التربية والتكوين (الثقافة؛ الصناعة التقليدية؛ التعاون الوطني): **06**
(2,8%)؛
 - ✓ جمعيات المجتمع المدني: **33** (15,4%)؛
 - ✓ الفاعلون الاقتصاديون: **05** (2,3%)؛
- **توقيت اللقاء:**
 - انطلاق اللقاء: 9 و 35 د صباحا؛
 - اختتام اللقاء: 6 و 50 د مساء؛
 - استغرق اللقاء إجمالاً 8 ساعات، مع توقفين للغداء واستراحة المساء، خصص الجزء الأكبر منها
(حوالي 5 ساعات) للنقاش، فيما استغرقت مدة تقديم كلمة وعروض السيدة والسادة المؤطرين 50
دقيقة.
- **المناقشة:** تقدم بطلب التدخل 63 مشاركة ومشاركا، وتدخل منهم **47**، توزعوا كما يلي:
 - ✓ **40** متدخلا؛ و **07** متدخلات؛
 - ✓ **20** تدخل في الفترة الصباحية، و **27** في الفترة الزوالية؛
- كما توصل فريق التأطير **16** مساهمة مكتوبة متفاوتة الحجم والمضمون.

في إطار الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على مدى الفترة الفاصلة بين 14 و 30 أكتوبر 2014، انعقد اللقاء الجهوي الخاص بجهة وادي الذهب الكويرة يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2014، بمقر ولاية الجهة بمدينة الداخلة.

المشاركون في اللقاء

حضر هذا اللقاء 214 مشاركة ومشارك من مختلف أقاليم وجماعات الجهة، بينهم مسؤولون وفاعلون إداريون وتربويون لوزارات التربية الوطنية والتكوين المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والثقافة، والصناعة التقليدية، والتعاون الوطني، بالإضافة إلى التلاميذ، والطلبة، وفعاليات تنتمي إلى الأحزاب السياسية والنقابات التعليمية، وبرلمانيو الجهة وأعضاء الجماعات الترابية الجهوية والمحلية، وجمعيات المجتمع المدني، والمتقنون والفنانون، والإعلام السمعي البصري والصحافة الوطنية الجهوية والمحلية.

كما شارك عن المجلس:

- فريق للتأطير يتكون من السيدة والسادة: السيدة اللبيك، عبد الحميد عقار، المامي بوسيف، عبد الغفور العلام.
- ومشاركة السيدات والسادة: يسرى حريري، الكبيرة التاجي، سميرة العمراني، عبد المالك المؤذن، يوسف الجميلي.

تكلف بأعمال المواكبة والدعم التقني واللوجستيكي من إدارة المجلس:

- السيدان: المصطفى عوام وسعد الله برحيلي: مقرران؛
- السادة: محمد علي الويداني، خالد الشقيفة، علال بنزكري: التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.

كما ساهم فريق من ولاية جهة وادي الذهب الكويرة، ومجلس الجهة، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، مشكورين، في تقديم الدعم لفريق التنظيم.

أهداف اللقاء

يتوخى المجلس من وراء لقاء الحوار الجهوي، تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغاله، وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية والاستشرافية، وتروم الإسهام في الارتقاء بالمنظومة التربوية والرفع من جودتها؛ وهو حوار يشكل محطة حاسمة من محطات البرنامج المرهلي لعمل المجلس، الذي سيتوج ببلمرة خارطة الطريق والتي من المزمع أن تقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

انتظم برنامج اللقاء في محورين أساسيين:

1. محور تشخيصي، يهتم تقاسم بعض التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحليا؛
2. محور استشرافي، الهدف منه تنظيم التفكير الجماعي حول آفاق تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقا من تسعة مداخل مقترحة.

أشغال اللقاء

1. جلسة الافتتاح:

افتتح اللقاء بكلمة تقديمية خص بها السيد عبد الحميد عمار المشاركات والمشاركين، تلتها كلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (في الملحق)، التي قدمت خلاصتها الأساسية السيدة الجيدة اللبيك، عضو المجلس. تناولت هذه الكلمة سياق اللقاء، باعتباره محطة من محطات البرنامج المرهلي للمجلس في اتجاه بلورة التقرير الاستراتيجي للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، استنادا على المقاربة التشاركية من أجل حشد الاجتهاد الجماعي، والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تضمنت هذه الكلمة تقديميا للمجلس، بصفته مؤسسة دستورية مستقلة للحكمة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وطبيعته ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وتموقعه المؤسسي في علاقته بالمؤسسات الأخرى، ولاسيما القطاعات الحكومية المعنية بالشأن التربوي.

2. عرض التشخيصات ومحاور التفكير الاستشرافي:

قدم السيدان عبد الغفور العلام والمامي بوسيف عضوي المجلس، عرضين تركيبين (في الملحق)، تناولوا فيهما، على التوالي، العناصر التشخيصية والاستشرافية، التي انتهى إليها عمل المجلس مرحليا، متوخيان تقاسمها مع المشاركات والمشاركين. وقد هم التشخيص أهم المكتسبات المحرزة، وأبرز المعوقات التي واجهتها المدرسة المغربية، على مستويات تعميم التعليم وتعبئة الموارد، الحكامة والتعبئة، وكذا بعض مخرجات التعليم وأداء المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وقد خلص العرضان المقدمان إلى بعض الاستنتاجات وتتعلق، أساسا، بالمكتسبات التي يجب توطيدها وتطويرها، ولاسيما منها: التقدم المحرز في مجال تعميم التعليم؛ تبني استقلالية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات؛ الدعم الاجتماعي؛ تنويع العرض الجامعي؛ التطور الذي عرفته منظومة التكوين المهني.

كما خلصا إلى أهم بؤر التعثر ومجالات الاستشراف لإصلاح السياسات التعليمية وما يرتبط بها من تفعيل إرادة الإصلاح؛ وإشكاليات الحكامة؛ وحضور المدرسة المغربية في الاهتمامات الوطنية والجهوية والمحلية؛ ومشاركة الفاعلين وانخراطهم؛ وآليات اليقظة والتتبع والتقييم الداخلي والخارجي للمنظومة.

3. خلاصات تركيبيّة للمناقشات:

أعقب العرضين المقدمين مناقشات، ساهم الزمن الكافي المخصص لها في أن تكون مستفيضة ورسينة وبناءة.

1.3. ملاحظات واقتراحات حول اللقاء:

- إجماع الحاضرين على تميم إطلاق الحوار الجهوي من قبل المجلس، مع التأكيد على أهمية تبادل النقاش لتعميق التفكير، وليس الاكتفاء بالاستماع لملاحظات المتدخلين واقتراحاتهم وتدوينها.
- تنظيم ورشات عمل موضوعاتية لتعميق التفكير الاستشرافي الاستراتيجي حول القضايا والمداخل ذات الأولوية؛
- تميم محاور مثل هذه اللقاءات على المشاركين والمشاركات قبل انعقادها، توخيا للتحضير الجيد من قبلهم لها؛
- الحرص الشديد على تفادي تكرار تجارب القطاعات الحكومية المعنية في كيفية التعامل مع نتائج أشغال مثل هذه اللقاءات؛
- الحرص على استرجاع المصادقية الجماعية تجاه الهيئات المسؤولة عن التربية والتكوين؛
- للإشارة، تم استثمار المساهمات المكتوبة التي بادر بها عدد من المشاركين والمشاركات ضمن هذه الخلاصات التركيبية.

2.3. الشق التشخيصي:

ملاحظات حول العرض:

- التعميم لا يعتبر مكتسبا حقيقيا بل شكليا فقط لكونه يراعي الكم على حساب الكيف (هل ولوج المدرسة يعني اكتساب الكفايات الأساسية المناسبة للمتعلم؟)؛

1.2.3. إرادة تفعيل الإصلاح والسياسات التعليمية:

- سياسات تعليمية تفتقد للانسجام والملاءمة والجرأة والنجاعة؛
- إصلاحات تعليمية منقطعة وغير شمولية وبعيدة عن تطلعات مكونات المجتمع؛
- تعثر الإصلاحات التعليمية بنم عن أزمة سياسية عميقة وليس عن اختلالات منحصرة في التربية والتكوين؛
- إصلاحات تعليمية تعاني من مقاومة الفاعلين السياسيين وعرقلتهم لإنجاح وظائف المدرسة العمومية؛
- غياب الرغبة في إصلاح المنظومة التربوية وتضارب السياسات التعليمية؛
- غياب تصور شمولي للإصلاح وعدم استقرار سياسات التدبير العمومي لقطاعات التربية والتكوين.

2.2.3. الحكامة واللامركزية واللامركزية:

- عدم الاعتماد على التدبير بالتعاقد في علاقة المركزي بالجهوي والمحلي؛
- غياب استقلالية المؤسسات الجهوية وتردد في تفويض الصلاحيات والاختصاصات للمؤسسات التعليمية؛
- ضعف إشراك الفاعلين الحقيقيين في الميدان.

3.2.3. التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين:

- ضعف التحصيل الدراسي لدى التلاميذ في كافة المستويات التعليمية؛
- تعميم التعليم يخضع لإكراهات الخريطة المدرسية ويضعف التحصيل الدراسي الجيد؛
- انعدام وسائل ومعينات بيداغوجية لتفعيل أمثل للمقاربات والبيداغوجيات المعتمدة؛
- عدم ملاءمة التجهيزات مع مواصفات قاعات الدرس؛

- غياب ضمان تكافؤ الفرص بين المتعلمين وتراجع جودة مخرجات المنظومة؛
 - سوء تقدير قيمة الشواهد التعليمية من طرف المؤسسات الجامعية والعليا، بإقرار تقادم البكالوريا بعد ثلاث سنوات من الحصول عليها؛
 - عدم إدماج الحاصلين على شواهد المحاضر القرآنية في التعليم المدرسي وسوق الشغل: وعاط، مدرسين، مكوئين، إلخ.
 - ضعف البنيات التحتية والتجهيزات بالمؤسسات وهشاشتها؛
 - عدم إيلاء السياسات العمومية للتعليم الأولي الأهمية اللازمة.
- 4.2.3. الموارد البشرية والفاعلون التربويون: هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير:**

- عرقلة الأطر التربوية والإدارية في متابعة دراساتها العليا والجامعية؛
- غياب التعويضات الخاصة بالمسؤولين في الأكاديمية الجهوية؛
- انتشار ظاهرة تدريس المواد الأدبية من طرف أساتذة المواد العلمية؛
- انعدام نظام الترقيّة خارج السلم وغياب انتظام الترقيات في مختلف سلالم الوظيفة العمومية؛
- تكوينات تتناقض مع البعد القيمي للمجتمع؛
- نقص حاد في أطر التوجيه وغيابه المستمر عن مواكبة التلاميذ في المؤسسات التعليمية؛
- توجيه تربوي يعاني من الارتجال وانعدام الإمكانيات اللازمة للنهوض به؛
- توجيه تربوي من دون اختبارات دقيقة وملائمة لإمكانيات الجهة؛
- موارد بشرية محدودة مقابل تزايد ديموغرافي ملحوظ وارتفاع في عدد المتمدرسين؛
- ضعف تأهيل العنصر البشري وغياب نظام للحفز والاستحقاق.
- المراجعة الملحة لمنظومة الامتحان المهني؛
- انعدام الضمير الأخلاقي لدى بعض المدرسين.

5.2.3. القطاع الخصوصي للتربية والتكوين:

- تزايد هاجس الربح على حساب الحرص على توفير جودة التربية والتكوين؛
- غياب انخراط القطاع الخصوصي في النهوض بالتعليم وفق مبدأ تكافؤ الفرص.

6.2.3. المسألة اللغوية:

- تراجع مهول في التمكن من الكفايات اللغوية لدى التلاميذ؛
- تضارب في القرارات الموجهة للغات المدرسة وتدريس اللغات.

7.2.3. البرامج والمناهج والتكوينات ومنظومة القيم:

- مقاربات بيداغوجية ومقررات دراسية لا تراعي الخصوصيات المحلية؛
- فراغ بيداغوجي لتأطير التعلّمات ودعم التحصيل الدراسي؛
- أغلفة زمنية مكثفة بالتعليم الابتدائي تعيق الابتكار والإبداع مقابل هاجس إتمام المقررات؛
- مقاربات تعليمية مستوردة وبيداغوجيات يحكمها الهاجس السياسي؛
- عدم مواكبة المناهج والبرامج لحاجيات التلاميذ وتغيرات المحيط؛
- ارتباك في المقاربات البيداغوجية المعتمدة في قطاع التعليم المدرسي؛
- طغيان الامتلاك الصوري للمعارف بغية اجتياز الامتحانات الإشهادية والحصول على درجات عالية قصد ولوج مسالك نخوية كالتطب والهندسة؛
- عدم مساهمة الإعلام في الدعم التربوي؛
- حرمان تلاميذ الوسط القروي من الدعم؛

- عدم ملاءمة أنظمة الامتحانات والتقييم لمتطلبات العصر.

7.2.3. التعليم العالي والبحث العلمي:

- معاناة شديدة للطلبة أثناء البحث عن مؤسسات جامعية في مستوى تطلعاتهم: غياب نواة جامعية بالجهة، ونمطية التكوينات والآفاق المهنية؛
- دعم جد محدود للبحث العلمي وتراجع مردودية التعليم العالي؛
- ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

8.2.3. الشراكة والتعبئة المجتمعية حول المدرسة العمومية:

- فقدان الثقة في المدرسة العمومية وتراجع صورتها في الإعلام والصحافة؛
- غياب انخراط أسر التلاميذ وضعف تواصلهم مع الأطر التربوية والإدارية؛
- تراجع ملحوظ في دور النخب المحلية في الدعم، والتأطير، والقيادة، والمواكبة، إلخ؛
- إعلام عمومي لا يشجع الممارسات الجيدة ويسبب للمدرسة العمومية.

9.2.3. الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط:

- مدرسة عمومية غير مرتبطة بالمحيط ولا تحيل على مشروع مجتمعي متماسك ورائد؛
- تراجع في مصداقية المؤسسات التعليمية وتدهور صورة المدرسة العمومية؛
- أمن مدرسي مُهدد بالتزايد في غياب تكثيف جهود الفاعلين والمسؤولين لمحاربة السلوكات اللامدنية المنفشية؛

- غياب تصور شمولي للتصريف الديداكتيكي للقيم في الممارسات الصفية بالتركيز فقط على المعارف؛
- أوساط اجتماعية واقتصادية لا تدعم المجهودات المبذولة للارتقاء بالمدرسة العمومية؛
- تدني اكتساب القيم لدى المتعلمين ما أدى إلى ظهور سلوكات اجتماعية شاذة لدى الناشئة: "التشرميل" والانحراف المبكر واختلال العلاقة الأسرية.

10.2.3. المرودية الداخلية والخارجية لمنظومة التربية والتكوين:

- تدني في امتلاك الكفايات المحددة في نهاية مرحلة أو سلك دراسي (TIMSS, PIRLS)؛
- تراجع مردودية التعليم العالي وعدم مواكبة الطلبة لمتطلبات النجاح والتفوق؛
- عدم قدرة خريجي الجامعات على ولوج الشغل والاندماج فيه؛
- مخرجات المنظومة من الأطر العليا المتخصصة (أطباء، مهندسين، إلخ) تظل جد ضئيلة مما يطرح سؤال تكافؤ الفرص، وتكوين النخب المحلية، وجودة التعليم بالجهة.

3.3. الشق الاستشراقي:

يمكن تلخيص الاقتراحات التي تمخضت عنها المناقشات وكذا المساهمات المكتوبة التي تقدم بها بعض المشاركين، مبوبة حسب المحاور التالية:

1.3.3. التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين:

- توفير كافة الحاجيات اللازمة للمؤسسات التعليمية: بنيات تحتية، تجهيزات، معدات، معينات، إلخ؛
- تحسين جودة خدمات المؤسسات التعليمية: الحراسة، النظافة، الإعلام، الولوج، إلخ؛
- إعطاء الأولوية في التعليم الابتدائي لتقويم التعلمات؛
- إحداث مسارات في التكوين المهني في كافة مستويات التعليم المدرسي؛
- تشجيع كافة الأسر ودعم أبنائها لولوج التعليم الأولي، وجعله إلزاميا؛
- الحرص على توفير تعميم جيد قائم على تكافؤ الفرص؛

- تأطير المحاضرات وتقويتها لتمكين المتعلمين بها بولوج التعليم المدرسي؛
- وضع آليات خاصة للدعم التربوي ولاسيما للتلاميذ المتعثرين؛
- إبعاد الخريطة المدرسية عن التحكم في أعداد التلاميذ المقبولين للانتقال لمستويات تعليمية جديدة؛
- إلغاء الدروس الخصوصية مع تشجيع الدعم التربوي لكافة التلاميذ؛
- إيجاد صيغ بيداغوجية متطورة لمحاربة الغش في الامتحانات؛
- إحداث المزيد من الخزانات ودور المطالعة ولاسيما في الأحياء الهامشية.
- إنصاف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير مربين مؤهلين خاصين بهم؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين مع التركيز على تعزيز الولوج إلى التعليم ما بعد الأساسي والثانوي للفتيات؛
- تشجيع التعليم مدى الحياة من خلال تبني سياسة مندمجة لتعليم الكبار؛
- تأهيل المؤسسات التعليمية وتوفير فضاءات لاثقة لمزاولة أنشطة الحياة المدرسية؛
- توفير الظروف الأساسية للتعلم (الكتب، النقل المدرسي، إلخ)؛
- توفير نظام متكامل للمنح والقروض المدرسية؛
- تحسين جودة الخدمات (الحراسة والنظافة) وتعميمها على كافة المؤسسات مع اقتراح تفويض تدبير هذه الخدمات للمؤسسة؛
- توفير الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي داخل المؤسسات للتقليل من الهدر المدرسي؛
- إحداث مكاتب للجمعيات داخل المؤسسات وإعطائها صلاحيات واسعة.

2.3.3. المناهج والبرامج والتكوينات ومنظومة القيم:

- وضع مناهج تعليمية بأنشطة مدمجة لكافة الخصوصيات المحلية والجهوية؛
- إدماج تكنولوجيا الإعلام والتواصل في تدريس المواد؛
- التنسيق المنتظم بين كافة القطاعات المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مراجعة شاملة وعميقة للإيقاعات المدرسية، والمناهج، والمقررات، والكتب، والوسائط التعليمية؛
- استحضار البعد القيمي في المضامين التعليمية والبيداغوجية منذ التعليم الأولي؛
- تفعيل مادة التربية على المواطنة والسلوك المدني في المستويات التعليمية؛
- تنسيق المضامين المعرفية وتكاملها بين كافة المواد التعليمية وفي جميع المستويات الدراسية والجامعية؛
- دمج منظومة القيم في المواد الحاملة وتطويرها المنتظم؛
- التحديد الدقيق لمواصفات مدخلات ومخرجات المنظومة، اعتمادا على بلورة مشروع واضح قائم على دراسات أصيلة تقطع مع منطوق الاستيراد واستنساخ التجارب الدولية الناجحة؛
- توحيد الكتاب المدرسي وتجاوز التعليم المبني على الحشو والشحن والتنميط؛
- اعتماد مواد قارة لتفتح التلميذ بعيدا عن استحضارها في مناسبات معينة؛
- إدراج التكنولوجيات الجديدة منذ التعليم الابتدائي، مع تطويرها والعناية بها بانتظام؛
- تفعيل أندية اليقظة والإنصات والتحاور بالتأكيد على البعد القيمي؛
- تشجيع التعليم الرقمي وتعزيز العمل بالتكنولوجيات الحديثة؛
- انعدام توفر كتابات ضمن لوائح لجان تأليف الكتب المدرسية في كافة المستويات التعليمية؛
- كتب مدرسية حاملة لقيم الميز واللامساواة ولاتكافؤ الفرص والتمييز بين الجنسين.
- الزمن المدرسي: التقليل من الغلاف الزمني الإجمالي، ملاءمته مع الزمن "الاجتماعي" في مراعاة لمصلحة المتعلم (كمثال برمجة الامتحانات خلال شهر رمضان)، إدراج الأنشطة الموازية داخل توزيع الزمن؛
- تطوير الملكات والكفايات لدى المتعلمين واستثمار طاقاتهم الإبداعية؛

- التركيز على التعليم النافع والمنصف والقابل للقياس في مختلف مناحي الحياة، ويشمل معرفة المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، وكذا الكفايات الاجتماعية والمدنية والاقتصادية والبيئية والصحية المفيدة؛

- تقديم الدعم المكثف للتلاميذ الذين يحتاجون لتدابير منظمة للدعم؛

- إعادة النظر في معاملات المواد العلمية خاصة الفيزياء والكيمياء وفي الغلاف الزمني (تعليم إعدادي)؛

- ردم الهوة بين مسارات التعليم في مختلف المستويات والأسلاك.

3.3.3. الموارد البشرية والفاعلون التربويون: هينات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه،

والتخطيط، والتدبير:

- الرفع من قدرات كافة الموارد البشرية للمنظومة مع حفزها الفعلي والدائم؛

- التكوين الأساس والمستمر والذاتي، بمواصفات الجودة، مداخل أساسية لإصلاح التعليم؛

- ضمان تام لنظام الترقية والتعويض وتكوين الموارد البشرية؛

- الرفع من التعويضات الجزافية وإدراجها ضمن التعويضات النظامية؛

- التمييز الإيجابي للأطر العاملة في المناطق النائية والصعبة بالحفز والتمكين والدعم؛

- التحديد الدقيق لجانبيات الأطر التربوية والإدارية بما يستجيب لمتطلبات العصر؛

- مراجعة شاملة للنظام الأساسي لموظفي التربية والتكوين؛

- مراجعة شاملة وعميقة لمحو الأمية والتربية غير النظامية؛

- توفير أطر التوجيه بكل مؤسسة تعليمية، مع دعمهم بكافة وسائل العمل اللازمة؛

- تحسين جودة أداء المدرس، واعتماد تكوين منتظم وتوفير ظروف ملائمة لمزاولة المهنة؛

- تمكين المؤسسات التعليمية من مساعدين اجتماعيين ونوادي للتأطير التربوي والإنصات؛

- وضع قانون جديد خاص للحراسة العامة بالمؤسسات التعليمية؛

- تدقيق مهام التفتيش وتأهيل الهيئة المشرفة عليه؛

- توفير صيغ للدعم النفسي والمعنوي لهيئتي التدريس والإدارة؛

- تدقيق شروط ولوج مهنة التدريس؛

- تطوير التعلم باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

- فتح باب التبادل خلال الحركة الانتقالية الوطنية

- إجراء حركة جهوية وإقليمية خاصة بالأطر التربوية؛

- تفعيل أدوار المراكز الجهوية للتكوين المستمر والبحث التربوي؛

- توفير الموارد البشرية الخاصة بالتعليم الأولي.

4.3.3. حكمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

- إدماج التعليم الأولي في المدرسي وتأهيله الشامل وحفز أطره وتكوينهم الجيد والدائم؛

- إصلاح المقاربات التدبيرية وتبسيط التشريعات القانونية؛

- إحداث إطار خاص بالإدارة التربوية وتأهيله المنتظم؛

- توفير كافة الموارد البشرية اللازمة ولاسيما في التعليم الابتدائي؛

- تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية وربطها بالتنبع والتأطير والمواكبة وتقديم الحساب؛

- إعادة تحديد مهام واختصاصات مدير المؤسسات التعليمية؛

- ضمان الاستقرار المهني وإعطاء الامتياز للأطر الراغبة في الالتحاق بالأزواج؛

- تفعيل الشامل لربط الجسور بين المدرسي والمهني، وبين التعليم العام والعتيق؛

- تحيين النظام القانوني المحدث للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ولاسيما في هيكلتها، استقلاليتها، رئاسة مجالسها الإدارية، إلخ؛
- اللجوء للعمل الوظيفي والحرص على التتبع والتقييم البعدي في بعده الإيجابي؛
- تكثيف التنسيق الفعال بين كافة الأجهزة المسؤولة عن التربية والتكوين، والاستثمار التام للتقارير الموجهة من المؤسسات التعليمية إلى النيابات والأكاديميات والوزارات؛
- إقرار استقلالية المفتشية العامة على وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني؛
- ربط الترقية بالمرادودية والأداء والخبرة والانخراط في إنجاح المدرسة؛
- إرساء لامركزية حقيقية بصلاحيات واسعة؛
- إشراك جمعية المديرات والمديرين في اللجان الموضوعاتية المتعلقة بالإدارة التربوية؛
- تعميم منحة جمعية دعم النجاح على كافة المؤسسات التعليمية وضمان انتظام الاستفادة منها.

5.3.3. القطاع الخاص للتربية والتكوين:

- وضع دفاتر تحملات توطر اشتغال القطاع الخاص في كافة المستويات التعليمية، بموارد بشرية قارة ومستقلة؛
 - إلزامية الاستثمار في التعليم والتكوين الخصوصيين من طرف مختصين في الميدان؛
 - إعادة توزيع الأدوار بين التعليم العمومي والخصوصي على أساس التكامل والتفاعل.
- ### 6.3.3. البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة:
- الرفع من ميزانية خصوصا التعليم العالي والبحث العلمي.

7.3.3. الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط:

- تخليق الحياة المدرسية في علاقة المدرس بالتلميذ؛
- غياب تام لدور جمعيات الآباء في تتبع ومراقبة ودعم أنشطة المؤسسات التعليمية، وكذا لأداء التلاميذ.

8.3.3. إرادة تفعيل الإصلاح والسياسات التعليمية:

- إقرار إصلاح جذري لمكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- إبعاد صناعة القرار في قضايا التربية والتكوين عن الحسابات السياسية؛
- وضع استراتيجيات شمولية بأهداف محددة مع الحرص على فصل التعليم عن التغيرات السياسية؛
- جعل التعليم قطاعا سياديا خارج الحسابات السياسية؛
- إصلاحات تعليمية بحاجة لاستراتيجيات قابلة للتحقيق، مع الحرص على الإشراك الفعلي لكافة الفاعلين؛
- الحرص على إعادة الاعتبار لمهنة المدرس بكونها مهمة نبيلة وحاسمة في بناء مجتمع الغد؛
- القطع مع منطق التوافقات والحسم في الخيارات مع إصدار قوانين ومراسيم فعالة لتطبيق القرارات وتتبع تنفيذها.
- الإقرار بمجانبة التعليم في كافة المراحل التعليمية؛
- التعاطي الجدي مع مختلف مقاربات الإصلاح مما يستدعي الإرادة الحقيقية واستثمار التراكمات الإيجابية للميثاق الوطني وللبرنامج الاستعجالي.

9.3.3. الشراكة والتعبئة المجتمعية حول المدرسة العمومية:

- دعم مشروط للجماعات المحلية للنهوض بالمؤسسات التعليمية والارتقاء بها؛
- إيجاد صيغ جديدة وحقيقية لاسترجاع ثقة الأطر التعليمية في المدرسة المغربية وفي مزاوتهم لمهنتهم؛

- الإشراف الفعلي لكافة الفاعلين ومن مختلف القطاعات: الثقافة، الأوقاف، الشبيبة والرياضة، الإعلام، بما في ذلك الجماعات المحلية والأسر والمجتمع المدني في النهوض الحقيقي بالمدرسة العمومية، وفق التزام مجتمعي واضح وحقيقي.

10.3.3. المسألة اللغوية:

- تحديد جانبيات التلميذ والمدرس بخصوص التمكن من الكفايات اللغوية؛
- وضع برامج موازية للانفتاح على اللغات الحية لفائدة التلاميذ؛
- توحيد لغة تدريس المواد العلمية في المدرسي والجامعي؛
- إعطاء الأولوية لتدريس اللغة الإنجليزية والتدريس بها لتسهيل ولوج مجتمع المعرفة.
- إدراج مادة الفرنسية في المستويين الأول والثاني من التعليم الابتدائي لتفادي القطيعة على مستوى هذه المادة ما بين الأولي والابتدائي.

11.3.3. التقويم والامتحانات:

- مراجعة شاملة لنظام التقويم والامتحانات بجعله يتلاءم مع المتطلبات الجديدة للتحصيل والنجاح الدراسي.
- تعديل منظومة التقويم والامتحان في السلك الثانوي التأهيلي بإلغاء المراقبة المستمرة والامتحان الجهوي واعتماد امتحان آخر السنة.

قضايا ذات بُعد جهوي:

تشخيصات:

- انعدام مكتب التعاضدية العامة بجهة وادي الذهب الكويرة؛
- أوضاع مهمشة لذوي الحاجات الخاصة من حيث: المواكبة، الدعم، التأطير، التمدرس، الإدماج، التأهيل، إلخ؛
- انعدام توفير الدعم للتعليمين الأولي والابتدائي في المناطق النائية؛
- دعم محدود للأطر العاملة بالجهة من طرف مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، بتركيز مجهودها على المغرب النافع؛
- غالبية الجماعات الترابية في الجهة توجد خارج المجال الحضري، من دون مقاربات خاصة لتعبئتها وتأهيلها من أجل إصلاح المدرسة العمومية.

اقتراحات:

- عقد شراكات مع المجلس البريطاني لتمكين التلاميذ من تعليم جيد للغة الإنجليزية بالجهة؛
- إبرام اتفاقيات التعاون جنوب-جنوب، لاستثمار المؤهلات الطبيعية والبشرية وتطويرها؛
- إحداث نواة للتعليم العتيق بالجهة مع تطويره والنهوض بالأطر الإدارية والتربوية المعنية به؛
- توسيع البكالوريا المهنية وتنويعها بحسب حاجات الجهة؛
- إحداث نواة جامعية بمدينة الداخلة؛
- العناية الخاصة بالأطفال الانطوائيين ودمجهم في الفصول الدراسية العادية؛
- إدماج الثقافة الحسانية في المنظومة التعليمية بالجهة؛
- إحداث مؤسسات عصرية وإعداد أطر تربوية وإدارية متخصصة لتربية وتكوين الأطفال ذوي الحاجات الخاصة: الصم، البكم، التوحد، إلخ؛
- إحداث مديرية جهوية للتكوين المهني؛
- إضافة نقط الامتياز بالنسبة للأطر الإدارية العاملة في المناطق الجنوبية البعيدة خلال الحركة الانتقالية؛
- رفع الحجز عن تعويضات المناطق النائية والصعبة.

4. اختتام اللقاء:

اختتم اللقاء بكلمة موجزة للسيد عبد الحميد عقار، استهلها بتجديد الشكر للقطاعات الحكومية والسلطات الجهوية والإقليمية والمحلية بمدينة الداخلة على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة المتميزة، ولجميع المشاركات والمشاركين على تلبينهم دعوة المجلس، وعلى مشاركتهم القيمة والمثمرة في هذا اللقاء، مخبرا إياهم بالمآل المخصص لنتائج اللقاء الجهوي باعتباره حلقة ضمن سلسلة من الأعمال التي يباشرها وينجزها المجلس في أفق إعداد مشروع التقرير الاستراتيجي الذي سيرسم خارطة طريق متقاسمة لإصلاح المنظومة التربوية.

كما جدد إخبار المشاركات والمشاركين بالنشر المرتقب لتقرير هذا اللقاء إلى جانب تقارير اللقاءات الجهوية الأخرى على موقع المجلس الأعلى للتربية والتكوين، علاوة على التذكير بـ "منتدى التواصل" forum الذي فتحه المجلس على موقعه الإلكتروني، حتى يتمكن الجميع من التفاعل معه من خلال الأسئلة التي يطرحها، تقويةً منه لدينامية الحوار والإشراك الموسع للمواطنات والمواطنين والفاعلين والمعنيين بقضايا المدرسة المغربية في استشراف آفاقها.

5. استنتاجات عامة:

جدد المشاركون والمشاركات في ختام هذا الحوار الجهوي التأكيد على ما يلي:

- اعتبار المدرس حليفا استراتيجيا في الإصلاح؛
- فشل تطبيق الميثاق جراء اعتماده على مقاربة تنازلية مع غياب التعبئة الشاملة؛
- تأكيد المشاركين والمشاركات على أهمية التواصل، قبلها، بمحاور عروض اللقاء، قصد مساعدتهم في التحضير الجيد لمناقشة القضايا موضوع الحوار الجهوي، وإغنائه بالشكل المنشود؛
- القطع مع الأنشطة العمومية التي اعتادت وضع الاقتراحات والمبادرات في الرفوف بدل استثمارها في بلورة السياسات والاستراتيجيات التعليمية؛
- تنظيم ورشات موضوعاتية وفق محاور محددة سلفا للتدارس والمناقشة والاستثمار الفعلي؛
- الحرص على تفادي تقديم أجوبة سياسية وظرفية، من طرف المجلس الأعلى، لقضايا ترهن مستقبل الأجيال في المجتمع المغربي.

6. تقييم أولي لتنظيم اللقاء وتأثيره:

بناء على استمارة مركزة لتقييم اللقاء، تم اعتمادها من قبل فريق التأطير وفريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي، أمكن استخلاص المعطيات التالية:

- تأرجح تقييم مكونات وعمليات تنظيم اللقاء: الاستقبال؛ مكان وزمن اللقاء؛ التسيير العام والتنظيم؛ المضمون المقدم للنقاش؛ المناقشة؛ مدة التدخلات والاستراحات والخدمات المقدمة، بين "ممتاز" و"جيد جدا"؛
- تسجيل بعض الملاحظات والاقتراحات من قبيل:
 - إعداد عروض دقيقة ومختصرة؛
 - التركيز على التعريف بالتجارب الناجحة في اللقاءات المقبلة؛
 - تفادي برمجة اللقاءات في نفس المدة الزمنية؛
 - الانتقاء الجيد لنوعية المشاركين من أجل إغناء النقاشات وتعميقها.

- ارتياح كبير من قبل فريق التأطير وفريق التنظيم:
 - للدعم الوافر والتام المقدم من قبل الولاية ومجلس الجهة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين؛
 - للمناخ الإيجابي الجيد للغاية الذي طبع أشغال اللقاء من حيث الهدوء والمشاركة الرصينة، من مرحلة التسجيل إلى غاية اختتام اللقاء، وعدم تسجيل أية حالة من شأنها تعقيد مهمة الفريق أو الإخلال بمجريات اللقاء.

الملاحق

1. لائحة فريق التأطير وفريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.
2. لوائح المشاركين الحاضرين.
3. كلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
4. العرض المقدم (العناصر التشخيصية ومحاور التفكير الاستشراقي المقترحة).